



واقع الإحصاءات الحيوية في الأردن

إعداد

كمال صالح
مساعد المدير العام
دائرة الإحصاءات العامة
المملكة الأردنية الهاشمية

تشرين الثاني 2007

1. أهمية الإحصاءات الحيوية

تعتبر الإحصاءات الحيوية من الإحصاءات الضرورية نظرا لأنها تستخدم في العديد من الأغراض والتي منها على سبيل المثال لا الحصر، التديقيرات السكانية التي تستند أساسا إلى أعداد المواليد والوفيات إلى جانب حجم الهجرة الصافية. ولا يقتصر مفهوم الإحصاءات الحيوية على المواليد والوفيات فقط، بل يشمل أيضا عقود الزواج وواقعات الطلاق التي تشكل أحداثا لها أهميتها في التزايد السكاني خاصة في المجتمعات والمناطق التي يتم الإنجاب فيها من خلال مؤسسة الزواج. كما تعتبر هذه الإحصاءات جزءا مكتملا للإحصاءات التي تنتجها الأجهزة الإحصائية والتي كثيرا ما يتم استخدامها لحساب العديد من المؤشرات الديموغرافية وغيرها من المؤشرات التي تعتبر ضمن مفهوم المؤشرات الاجتماعية.

وتخدم الإحصاءات الحيوية العديد من مستخدمي البيانات، حيث أنها تعتبر بيانات على قدر كبير من الأهمية لتبرير الاحتياجات التي تعمل الحكومات لتوفيرها. ويمثل وجود سجل وطني للحادثات الحيوية أهمية كبيرة ليس للحكومة فقط، وإنما للمواطنين أيضا، وذلك لأن وجود هذا السجل يزود يتيح للمواطنين الحصول على الإثبات القانوني لهويتهم بالدرجة الأولى وكذلك بالمعلومات الدقيقة الخاصة بهم كالخصائص المختلفة. وتشكل البيانات المتعلقة بالإحصاءات الحيوية التي يتم الحصول عليها من السجلات الوطنية الأدوات الضرورية للتحليل الديموغرافي اللازم في عمليات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتي تشمل أيضا على الاتجاهات في النمو السكاني والتوزع السكاني. ويتوقف تحديث البيانات المتعلقة بالسكان خلال الفترات الفاصلة بين التعدادات على توافر الإحصاءات الحيوية. وبالإضافة لأهمية الإحصاءات الحيوية للأفراد وللأغراض الرسمية الأخرى هناك أهمية أخرى تتمثل في استخدامها في الأغراض العلمية.

وتشتمل استخدامات الإحصاءات الحيوية على الاستخدام في المجالات الديموغرافية والصحية والتي تعتمد على المعلومات التي يتم جمعها من خلال نظام السجل المدني لتطوير أنظمة بيانات موازية تحتوي على معلومات على قدر كبير من الأهمية حول مواضيع مختلفة كالخصوبة والوفيات ووفيات الرضع والأطفال وبناء جداول الحياة التي تعتمد أساسا على معدلات الوفاة التفصيلية، وكذلك لدراسة تأثير الأمراض المزمنة أو المؤقتة. وتخدم البيانات المتعلقة بالحادثات الحيوية العديد من الأغراض الإدارية والحكومية، حيث تستخدم السجلات الخاصة بالمواليد في الأنشطة الصحية العامة كبرامج الرعاية الصحية ما بعد الولادة للأمهات والرضع والتطعيم والبرامج التغذوية. كما تستخدم المعلومات المتعلقة بالوفيات لتحديد الأمراض المعدية التي تحتاج إلى متابعة من قبل السلطات المختصة بالصحة العامة، وكذلك لتتقيد جداول الناخبين وغيرها من استخدامات إدارية. ولا شك أن الانعكاسات التي تنتج عن البحث العلمي تتعدى نطاق

2. الإحصاءات الحيوية واحتياجات مستخدمي البيانات

يشهد الوقت الحالي تزايداً في الطلب على البيانات الإحصائية بكافة أنواعها ومن ضمنها الإحصاءات الحيوية ومؤشراتها. وتضم قائمة البيانات التي تزايد الطلب عليها العديد من البيانات المتعلقة بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق. وتعتبر البيانات المتوافرة حول هذه الجوانب مكتملة إلى حد بعيد لدى دائرة الإحصاءات العامة ودائرة الأحوال المدنية والجوازات. ويعتبر مسح السكان والصحة الأسرية المصدر الرئيسي للبيانات الحيوية والتي تشتمل على بيانات المواليد والوفيات وما يتفرع عنها من بيانات ثانوية. وقد بدأت دائرة الإحصاءات العامة بتنفيذ هذا المسح منذ عام 1982 ولكن بشكل غير منتظم. ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي تم تنفيذ المسح بشكل منتظم ولغاية الآن، حيث نفذ في الأعوام 1990 و1997 و2002 و2007. ويغطي المسح العديد من الجوانب التي يمكن استخدام بياناتها في حساب العديد من المؤشرات الحيوية المتعلقة بالخصوبة والوفاة، حيث يمكن حساب المؤشرات التالية:

CBR	معدل المواليد الخام
GFR	معدل الإنجاب العام
ASFR	معدلات الخصوبة التصيلية
TFR	معدل الإنجاب الكلي
Marital Fertility Rate (MFR)	معدل الخصوبة الزوجية
CEB	معدل إنجاب الأطفال الذين ولدوا أحياء
Neonatal Mortality Rate	معدل وفيات حديثي الولادة
Infant Mortality Rate	معدل وفيات الاطفال الرضع
Child Mortality Rate	معدل وفيات الاطفال
Under Five Mortality Rate	معدل وفيات دون الخامسة من العمر

كما يتيح المسح حساب المؤشرات المبينة أعلاه على مستويات إدارية مختلفة بالإضافة إلى المستوى الوطني كالأقاليم وبعض المحافظات الكبيرة والمدن الكبرى والحضر والريف وكذلك حسب خصائص ومتغيرات رئيسية تتعلق بالأمم. وتتيح البيانات المتوفرة لدى دائرة الأحوال

كما تتيح البيانات المتوفرة لدى دائرة الاحوال المدنية والجوازات حول عقود الزواج والطلاق والتي يتم تقديمها إلى الدائرة من قبل المحاكم المختصة خلال ثلاثين يوماً بموجب القانون من حدوثها، معرفة أعداد عقود الزواج وواقعات الطلاق المسجلة في المملكة وكافة المحافظات، وخصائص المتزوجين والمطلقين التي تشتمل على عدد من المتغيرات كالعمر والجنس والمستوى التعليمي والحالة الزوجية السابقة ومهنة المتزوج والمتزوجة. وتستخدم هذه المعلومات في حساب معدلات الزواج المختلفة كمعدل الزواج الخام ومعدل الزواج العام ومعدل الطلاق الخام ومعدل الطلاق العام. وتوفر دائرة الإحصاءات العامة بيانات حول الحالة الزوجية للسكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر من التعدادات السكانية التي تنفذها مرة كل عشر سنوات، وكذلك من المسوح الديموغرافية والأسرية. وتشتمل قائمة المسوح التي تجمع من خلالها بيانات الحالة الزوجية ما يلي:

- مسح العمالة والبطالة (ينفذ المسح أربع مرات في السنة)
- مسح السكان والصحة الأسرية (ينفذ المسح مرة كل خمس سنوات)
- مسح نفقات ودخل الأسرة (ينفذ المسح كل سنتين)

وتتيح البيانات التي تجمع من التعدادات والمسوح المشار إليها الحصول على توزيع السكان في الاعمار 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية حسب التقسيمات الإدارية المختلفة (المملكة، المحافظات والحضر والريف). كما يمكن استخدامها في توزيع السكان حسب الحالة الزوجية والعمر والجنس وغيرهما من متغيرات اجتماعية واقتصادية. وتستخدم أيضاً لحساب متوسط العمر وقت الزواج الأول SMAM حسب المتغيرات المختلفة. وتشكل الإحصاءات الحيوية التي تجمع من المصدرين بيانات كافية لكافة مستخدمي البيانات بكافة شرائحهم، حيث أنها تغطي الأحداث الحيوية حسب خصائص مختلفة تشتمل على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. كما يمكن استخراج هذه البيانات حسب التقسيمات الإدارية المختلفة كالمستوى الوطني والمحافظات الالوية والأقضية والتجمعات السكانية، مما يتيح لمستخدمي البيانات تحليلها والتعرف على التباينات بين المناطق وبالتالي المساهمة في تزويد المخططين ومتخذي القرارات بالأدوات التي يحتاجونها ليكون التخطيط مبنياً على بيانات دقيقة وحديثة وذات نوعية جيدة.

3. تطور السجل الحيوي في الأردن

تم إصدار القانون رقم 9 لسنة 2001 تحت مسمى "قانون الأحوال المدنية" ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2001/3/18. وتضمن القانون 61 مادة غطت كافة الجوانب المتعلقة بتسجيل الحوادث الحيوية ومتابعتها والعقوبات التي يتعرض لها المخالفون لنظام التسجيل ومواعيده. وتضمنت الأحكام العامة للقانون تسجيل البيانات الخاصة بأسر الأردنيين في السجل الوطني وقيد الوقائع وإصدار الشهادات المتعلقة بها والبطاقات الشخصية ودفاتر العائلة وجوازات السفر والرقم الوطني. وكذلك تسجيل واقعات الولادة والوفاة والزواج والطلاق للأجانب إذا حدثت في المملكة شريطة عدم تعارضها مع أحكام القانون وإصدار الشهادات المتعلقة بها. وقد تم إصدار قانون معدل لقانون الأحوال المدنية هو القانون المؤقت رقم 17 لسنة 2002 وتم العمل به بتاريخ 2002/5/1 بعد نشره في الجريدة الرسمية. وتتوزع مكاتب الأحوال المدنية والتي يبلغ عددها 74 مكتبا في كافة المناطق.

وتسعى دائرة الاحوال المنية والجوازات إلى تحسين البيانات التي تجمعها وتنظيمها لتكون لتخدم مستخدمي البيانات. فقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من برامج تحسين الخدمات بالتعاون مع وزارة تطوير القطاع العام ويهدف المشروع الى تحسين خدمات الدائرة بصورة مستمرة والوصول الى خدمة اكثر كفاءة وفاعلية تلبي احتياجات متلقي الخدمة بشكل ميسر وسريع. كما تم تنفيذ مشروع نشر وتعزيز استخدام الاحصاءات الحيوية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان بهدف نشر وتعزيز استخدام الاحصاءات الحيوية. وتضمن المشروع تقييم اكمال تسجيل الوقائع الحيوية من قبل الدائرة، وتنفيذ برامج تدريبية لعدد من العاملين، وعقد ورشة عمل لجميع الجهات المعنية بالحوادث الحيوية كدائرة الإحصاءات العامة ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون البلدية والقروية. وقد هدفت الورشة المشار إليها إلى التعاون مع دائرة الإحصاءات العامة بما يتعلق بإعادة تصميم النماذج المختلفة التي تستخدم لتسجيل الحوادث بما يخدم الأغراض الإحصائية وقيام دائرة الإحصاءات العامة بتدريب موظفي دائرة الأحوال المدنية والجوازات على التعامل مع الوقائع المسجلة وإعدادها بشكل يخدم المستخدمين. كما تم الاتفاق مع وزارة الصحة على تنظيم عملية تسجيل الوفيات وضرورة تعديل شهادة الوفاة ليتم تسجيل السبب الرئيسي للوفاة بشكل دقيق. كما تم التنسيق أيضا مع وزارة الشؤون البلدية والقروية على ضرورة السيطرة على تصاريح الدفن لاستكمال تسجيل الوفيات.

4. الصعوبات التي تواجه إنتاج البيانات

إن عملية إنتاج البيانات المتعلقة بالإحصاءات الحيوية تواجه عددا من الصعوبات والتي منها ما يلي:

- عدم انتظام إنتاج البيانات من التعدادات والمسوح الإحصائية، حيث أن التعدادات المنفذة في عامي 1994 و2004 لم تتضمن أي أسئلة حول الحوادث الحيوية كالمواليد خلال السنة السابقة والمواليد الذين ولدوا أحياء والوفيات خلال السنة السابقة.
- عدم تبويب البيانات المتوافرة لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات بشكل إحصائي يساهم في استخراج البيانات المطلوبة في وقت قصير.